فضائح جديدة لتنظيم الحمدين بعد عام من المقاطعة

الحوثي يعترف: نخوض الحرب نيابة عن قطر

■ عدن، دبي- البيان

ما زالت فضائح قطر تتوالى بعد مرور قرابة عام على العزلة الإقليمية والدولية التي جلبتها الدوحة على نفسها لإصرارها على دعم الإرهاب وعدم تلبية مطالب الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب. وفي آخر فضائح قطر المعزولة، وجه رئيس ما يسمى باللجنة الثورية لميليشيا الحوثي الإيرانية أمس رسالة «طمأنة» لتنظيم الحمدين تثبت بدون أي لبس الارتباط العضوي بين الميليشيا الإيرانية والنظام القطري ضد التحالف العربي، ما يؤكد صحة ودقة الإجراءات التي اتخذها التحالف العربي بشأن تواجد قطر في التحالف وكذلك يثبت مصداقية إعلام الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في تسليطها الضوء على ملف العلاقات الحوثية القطرية ودليل على كذب إعلام الحمدين الذي يعتمد على التلفيق والاتهامات الواهية.

وفي كشف علني للتواطؤ القطري مع ميليشيا الحوثي، خاطب رئيس ما يسمى باللجنة الثورية لميليشيا الحوثي الإيرانية، محمد علي الحوثي، حلفاءه في تنظيم الحمدين بلهجة تشير إلى، بلا لبس، إلى أن الميليشيا الإيرانية تخوض معركة بالنيابة عن قطر في اليمن، وهو أوضح تعبير عن العلاقة بين تنظيم الحمدين وميليشيا الحوثي.

وزعم المسؤول الحوثي أن «التهديد العسكري لقطر فات أوانه» رغم أن الدول الداعية لم تلوح بالخيار العسكري منذ اندلاع الأزمة قبل نحو عام، واكتفت بالإجراءات السيادية تحت بند المقاطعة وقدمت مطالب من 13 بنداً لقطر من أجل إنهاء الأزمة.

وطمأن القيادي الحوثي الإيراني قطر بزعمه أن المملكة العربية السعودية والتحالف العربي «غارقون في المعركة اليمنية» متجاهلاً الانتصارات الكبيرة للتحالف والمقاومة اليمنية على مشارف مدينة الحديدة والانهيارات المتسارعة لميليشيا الحوثي على الساحل الغربي وصعدة.

ويرقى تصريح المسؤول الحوثي إلى فضيحة أخلاقية وسياسية. فهو أقر ضمنياً أن استمرار الحرب في اليمن يحمي قطر، ما يعني أن على الشعب اليمني - وفق رؤية الحوثي - دفع ثمن الحرب والتدمير الذي تمارسه الميليشيا والمجاعات والأوبئة من أجل أن ينعم تنظيم الحمدين بالأمن رغم عدم وجود أي تهديد عسكري من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

وتحدث محمد علي الحوثي بلهجة تحريض لحلفائه القطريين عبر قوله إنهم - تنظيم الحمدين- يحملون السلاح كما أن لديهم معاهدات عسكرية مع تركيا.

وجاءت تصريحات المسؤول الحوثي في وقت تشهد جبهات الساحل الغربي انتصارات كبيرة لقوات الشرعية والتحالف حيث تستهدف الحملة تحرير مدينة الحديدة من سيطرة الميليشيا الإيرانية، والتي يمكن القول إن هذه الميليشيا هي قطرية بقدر ما هي إيرانية.

ويرى مراقبون أن اللهجة التي يتحدث بها الحوثيون بخصوص قطر ترجح أن ميليشيا الحوثي، ومن ورائها إيران، هما من يتحكمان بقطر وليس العكس، حيث إن الميليشيا باتت تتحدث كناصح كبير لتنظيم الحمدين. ففي تغريدة أخرى، نصح محمد علي الحوثي تنظيم الحمدين بامتلاك منظومة الصواريخ الروسية «إس 400»، وامتلاك هذه المنظومة يحتاج إلى اتخاذ قرارات سيادية ومحادثات كبيرة وضمانات أيضاً تمنحها قطر للدولة المصدرة لهذه المنظومة، رغم ذلك يأتي مسؤول حوثي ويطلب من قطر شراء هذه المنظومة عبر تغريدة على تويتر، ما يدل على استخفاف إيراني بالنظام القطري.

وكان رئيس مايسمى باللجنة الثورية للحوثيين محمد علي الحوثي قد كتب في تغريدة له على تويتر العام الماضي: «ندين الأعمال التي تستهدف قطر ومستعدين للتعاون معها كونهم كماعرفناهم خلال الوساطة القطرية رجال صدق ووفاء وننصح بإعادة النظر في التوجه لعزل قطر».

تمويل الحوثي

وكان فريق اليمن الدولي للسلام، قد دعا مجلس الأمن الدولي في أبريل الماضي، إلى معاقبة قطر لإصرارها على تهديد الأمن والسلام العالمي عبر دعمها الدائم للجماعات الإرهابية كاشفاً عن دعم مالي تقدمه قطر لميليشيا الحوثي الإرهابية في اليمن.

ووفقاً لوثيقة صادرة من رئاسة هيئة الأركان التابعة للميليشيا الحوثية بصنعاء إلى الدائرة المالية بوزارة الدفاع تطلب فيها صرف إكرامية قدرها مبلغ 30 ألف ريال لجميع القوى المرابطة في جبهات القتال من المنحة المالية القطرية المقدمة لوزارة الدفاع على أن يتم الصرف بصورة عاجلة. وأوضح اليمن الدولي للسلام، وهو فريق قانوني يضم محامين من دول عربية عدة، أن الدعم القطري تجاوز تقديم الدعاية الإعلامية عبر قناة الجزيرة إلى مرحلة التمويل المالي والعسكري للميليشيا التي وصلت جرائمها وانتهاكاتها إلى مستوى خطير.

وشدد على ضرورة العمل الجاد لوقف التمويل والدعم الذي تتلقاه الميليشيا، كونه يمثل مقدمة لإنهاء سيطرتها واستعادة الدولة. وتؤكد الوثيقة التي نشرها الفريق، والمؤرخة في 23 يناير 2018، أن قطر قدمت منحة مالية ضخمة لما يسمى وزارة الدفاع التابعة لميليشيا الحوثي للإنفاق على جبهات القتال في مواجهة الجيش الوطني، ولا تتوفر أي تفاصيل عن حجم التمويل القطري للميليشيا الإرهابية. وطالب الفريق مجلس الأمن الدولي بضرورة فرض عقوبات أممية على قطر باعتبارها خالفت قراره الذي يحمل الرقم 2216، عبر دعمها الدائم لجماعات إرهابية محظورة دولياً.

وحذر الفريق أواخر مارس الماضي من إصرار الميليشيا الحوثية على تحويل الحرب إلى وكالة لتجار الحروب عبر توزيع الأدوار بين قياداتها ومجموعة من التجار المحليين.

ودعا إلى سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراقبة العمليات التجارية التي تخدم الميليشيا سواء عبر الصفقات التجارية التي تقدمها إيران بأسماء وهمية لبعض قيادات الانقلابيين وأقاربهم، كشحنات النفط المجانية وعمليات تهريب السلاح التي تتم عبر البر والبحر والجو للأسلحة الإيرانية.

توضيح

أكدت مصادر أنه لا صحة لما هو متداول بشأن التحفظ على جميع العقارات المملوكة من أفراد قطريين بنظام الاستثمار أو غيره أو مصادرتها على أراضي الدولة مع بداية العام المقبل.

وثائق سرية

وفي ديسمبر الماضي، فضح خبراء عسكريون استناداً إلى وثائق سرية مسربة من جهات عدة مدى التآمر القطري على المملكة العربية السعودية والتحالف مع جهات عدة للإضرار بأمنها وسلامتها وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة، مؤكدين أن قطر نسجت تحالفاً سرياً مع إيران وأذيالها في المنطقة منذ 17 عاماً هدفه الوحيد زعزعة استقرار السعودية ومنطقة الخليج العربي، مشيرين إلى الوثائق المسربة من جهات عدة والتي كشفت التواصل بين أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، وبدرالدين الحوثي والد حسين وعبدالملك الحوثي.

وأشار الخبراء إلى انه وبدراسة تلك الوثائق والاتصالات المليئة بعبارات الشكر والثناء على دعم الأمير القطري لهذه الجماعة الإرهابية وكيف أن دعم الدوحة السخي مكنهم من تحقيق الانتصارات يتكشف مدى «الحقد الأسود» الذي يمتلئ به صدر النظام القطري على أشقائهم في المملكة العربية السعودية.

وقال الخبير العسكري والضابط بالجيش اليمني محمد الولص بحيح، إن علاقة قطر بالحوثيين كانت منذ التأسيس، مؤكداً أن علاقة المخابرات القطرية بزعيم الحوثيين حسين بدرالدين الحوثي قديمة. وكشف بحيح عن حقائق عدة عن جرائم قطر في اليمن، مؤكداً أنها دعمت حركة التمرد الحوثية منذ عام 2000، و أن المخابرات القطرية وديوان أميرها السابق نسجا منذ العام 2000 علاقة خفية مع زعيم الجماعة الحوثية الإيرانية الراحل حسين بدرالدين الحوثي، في لبنان حيث كان يتلقى دورات قتالية هناك قبل حروب صعدة بـ 4 سنوات وذلك نكاية في الشقيقة الكبرى السعودية.

وأكد الضابط اليمني، أن الدوحة قدمت دعماً سرياً من سفارتها بصنعاء بمبلغ 50 ألف دولار شهرياً منذ عام 2001 للمعهد الديني التابع لحسين بدرالدين في صعدة، وفي عام 2003 رفعت قطر الدعم الشهري إلى 100 ألف دولار.

وأضاف بحيح، أنه بعد ظهور حركة الحوثي وبعد الحرب، ظهر موقف قطر رسمياً لهدف تدويل قضية الحوثي وإبرازها، وقادت قطر في يونيو 2007 أول وساطة رسمية بين الدولة والمتمردين وهنا حققت قطر هدفها الاستراتيجي وجعلت من الحوثية حركة سياسية مشهورة دولياً.

المعارضة القطرية: «الحمدين» يستعين بحزب الله للتغلغل في إفريقيا

■ لندن ـ البيان، وكالات

أكدت المعارضة القطرية أمس أن ميليشيا حزب الله اللبناني تسهل تغلغل النظام القطري المشبوه في بعض الدول الإفريقية تحت غطاء الاستثمار والشراكات الاقتصادية والمالية.

وكشفت المعارضة القطرية عن مخطط تنظيم «الحمدين» لبسط نفوذه في القرن الإفريقي مستعينًا بعناصر من حزب الله مقابل مبالغ مالية، وقالت في سلسلة من التغريدات على «تويتر»: «إن النظام القطري لجأ إلى فروع حزب الله بأفريقيا لكي يؤمن له المعلومات عن شخصيات ومسؤولين أفارقة، وفي أي مجال ممكن للدخول إلى هذه الدولة أو تلك وبأي أسلوب يؤمن المصلحة القطرية العليا».

وكتبت في تغريدات على تويتر: «يسهل حزب الله اللبناني تغلغل النظام القطري المشبوه في بعض المجتمعات والدول بأفريقيا تحت غطاء الاستثمار والشراكات الاقتصادية والمالية». وأوضحت أن «هذا الحزب كما هو معروف له حضور في بعض مناطق أفريقيا من خلال مجموعات وجاليات تابعة للبيئة نفسها تواجدت هناك منذ عقود طويلة وصعد من خلالها تحت غطاء الأعمال والتجارة».

وأضافت: «الخطير في الأمر أن جهاز الأمن القطري ينسق مع عملاء حزب الله في أفريقيا من أجل رصد وتتبع ممثلي شركات استثمارية عربية وأجنبية لعرقلة حصولها على أية صفقات».

وتابعت المعارضة القطرية: «إن الخدمات التي يؤمنها هذا الحزب لنظام تميم يحصل مقابلها على نسب معينة مالية عند عقد الصفقات والاستثمارات.. هذا طبعاً مع رواتب وتقديمات ثابتة شهريًا وكلها من مدخرات المواطنين القطريين الشرفاء».

ارتباط بالإرهاب

وفي فبراير الماضي، كشفت المعارضة القطرية ارتباط عدد من التنظيمات والشخصيات التي أدرجتها الولايات المتحدة مؤخراً على قوائم الإرهاب بنظام تميم بن حمد، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل واتخاذ موقف حازم حيال دعم الدوحة المستمر للإرهاب.

وكشفت عن ارتباط تلك الشخصيات مع تميم بن حمد عبر استثمارات في غرب أفريقيا، مشيرة بحسب تقارير خليجية إلى أن جولة تميم الأخيرة في أفريقيا حملت في طياتها نشاطاً استخباراتياً يهدف إلى زعزعة عدد من الدول، مشيرة إلى أن هناك أيضاً شخصيات وكيانات تابعة لحزب الله اللبناني.

وقالت المعارضة: «من المتابعات المقلقة حول هذا الحلف الشرير الذي يمتد في أفريقيا، ما كان ورد في إحدى التقارير الغربية مؤخراً عن اجتماعات سرية عقدت بين أركان النظام القطري، وممثلين عن الحرس الثوري وحزب الله والاستخبارات التركية، من أجل تعزيز السيطرة الأمنية والاستثمارية في أكثر من دولة أفريقية».

وأضافت المعارضة باسم المجتمع الدولي أن الكيانات والشخصيات التابعة لميليشيا حزب الله المذكورة في العقوبات الأميركية الأخيرة مشتركة مع شركات تميم وحاشيته في أعمال استثمارية في غرب أفريقيا.

وقالت «حاشية أمير النظام وخلال جولته الأخيرة في أفريقيا التقوا سراً ممولي ميليشيا إيران وعقدوا صفقات مالية بمئات الملايين من الدولارات والأخطر أن الشركات التي سيدشنها الطرفان لتغطية هذه الصفقات سيفتتح قسم منها في الدوحة».

ترتيبات سابقة

لم يكن ما كشفته صحيفة «سونا تايمز» الصومالية مؤخرا عن ترتيبات قطرية إيرانية لتأسيس جماعة إرهابية جديدة في الصومال تتبع التنظيم الإخواني العالمي بالأمر المستغرب لخبراء سياسيين وأمنيين، قطعوا بأن الحلف الجديد لن يتوانى عن الإقدام على أي عمل يمكنه من السيطرة العسكرية والسياسية على منطقة القرن الأفريقي بأسرها قبل الصومال.

وكانت الصحيفة الصومالية قد أكدت في فبراير الماضي أن اجتماعاً سرياً عقد مؤخراً شارك فيه ضباط استخبارات قطريون وإيرانيون وممثلون لجماعة حزب الله، بحضور مسؤولين صوماليين لتشكيل جماعة إرهابية تتبع فرع جماعة الإخوان الإرهابية بالبلاد، وتسير على طريق ميليشيا حزب الله الإرهابي في لبنان. وذكر التقرير الذي نشرته الصحيفة أسماء الأقاليم الصومالية المُستهدفة، قائلا إن من بينها منطقتا «جوبالاند» التي تتمتع بحكم شبه ذاتي في جنوبي الصومال، و«جلمدج» التي تحظى بصلاحيات مماثلة في وسطٍ البلاد، بجانب أرض البنط بشمال شرقي الصومال، والتي أعلنها زعماؤها دولةً مستقلةً من جانب واحد أواخر القرن العشرين.

الانسحاب من «موقوكوري».. تواطؤ «الحمدين» وفرماجو مع الإرهابيين

■ عواصم ـ وكالات

ناشطون: ليست المرة الأولى التي تنسحب فيها القوات الحكومية لصالح الإرهابيين

شن ناشطون صوماليون هجوماً عنيفاً على حكومة بلادهم ووصفوها بأنها تلعب لعبة تبادل المناطق مع حركة الشباب الإرهابية المدعومة من قطر، وشدد الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي على أن قوات حكومة محمد عبدالله فرماجو باتت تنسحب ومنذ فترة أمام حركة الشباب دون قتال، لافتين إلى أن ما حدث بالأمس في بلدة «موقوكوري» الصغيرة وسط الصومال ليس له تفسير سوى تواطؤ الحكومة التي يفترض أن تقوم بحمايتهم مع الإرهابيين.

فالانسحاب من البلدة، التي تقع على بعد نحو 300 كيلومتر شرقي العاصمة مقديشو، تم بسلاسة كبيرة حسب السكان، الذين استيقظوا ليجدوا أنفسهم فجأة في قبضة الإرهابيين، عقب انسحاب قوات فرماجو من البلدة بعد اندلاع القتال بساعة واحدة فقط. وقال حسن نور، أحد شيوخ القبائل المحليين، لـ«رويترز» عبر الهاتف، إن القوات الحكومية انسحبت من البلدة بمجرد وصول إرهابيي الشباب، مشيراً إلى أنهم غادروا قبل أن تمضي ساعة على القتال.

تكرار

ونقلت وكالات الأنباء العالمية عن سكان محليين في البلدة أنها ليست المرة الأولى التي تنسحب فيها القوات الحكومية لصالح الإرهابيين من «موقوكوري». والشهر الماضي قامت قوات حركة الشباب الإرهابية باقتحام البلدة، لتفسح لها القوات الحكومية المجال كاملاً للسيطرة عليها.

ويتهم معارضون قوات الحكومة التابعة لفرماجو بتبادل المناطق الصومالية مع الجماعة الإرهابية التي يرتبط قادتها بعلاقات وثيقة مع القصر الرئاسي، مشيرين إلى أن الأمر يعرقل جهود الدولة في بسط سيادتها وسيطرتها على كامل أراضيها. وبالمقابل لم تنفِ القوات الصومالية التابعة لحكومة فرماجو واقعة الانسحاب الأخيرة من «موقوكوري»، بل أكدتها على لسان الرائد عبدالله ادن، الذي قال لـ«رويترز» إن جنوده تركوا البلدة لأسباب «تكتيكية»، وهي الذريعة الدائمة لقوات فرماجو، فتحت عنوان «تكتيكية» الفضفاض تسلم السلطات مدن الصومال الواحدة تلو الأخرى لقبضة الإرهاب. وكانت وسائل إعلام صومالية كشفت في وقت سابق النقاب عما وصفته بتقرير استخباراتي سري، يُميط اللثام عن الكيفية التي وصل بها الرئيس محمد عبدالله فرماجو محمد إلى سدة الحكم، وذلك بمساعدة مباشرة من قطر وعملائها في منطقة القرن الإفريقي.

ونشرت صحيفة «سونا تايمز» الصومالية المستقلة مقتطفات من التقرير، الذي أشارت إلى أنه يسلط الضوء على العلاقات الوثيقة التي تربط بين فرماجو وفهد ياسين مدير ديوانه الرئاسي والمراسل السابق لشبكة «الجزيرة» القطرية. وأشارت إلى أن ياسين الذي يشغل منصبه في القصر الرئاسي الصومالي المعروف باسم «فيلا صوماليا» منذ يونيو العام الماضي «لا يزال يحتفظ بروابط وثيقة مع متطرفين سابقين» في البلاد، منذ كان واحداً منهم قبل أقل من عقدين من الزمن.

سخرية لاذعة من تقرير زعم تهديد السعودية لقطر بسبب «إس 400»

■ أبوظبي ـ وكالات

سخر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أمس، من تقرير إخباري يزعم أن المملكة العربية السعودية، هددت باستخدام القوة لمنع قطر من امتلاك منظومة «إس 400» الصاروخية الروسية. التقرير المزعوم الذي تناقلته وسائل إعلام قطرية عن صحيفة «لوموند» الفرنسية، سرعان ما تحول إلى مادة للتندر والفكاهة وفق تقرير نشره موقع «إرم نيوز»، فقطر «أصغر من أن تشكل تهديدًا للمملكة» على حد وصف أحد المعلقين بموقع تويتر.

ومما زاد من التفاعلات الساخرة مع الموضوع، إطلاق نشطاء قطريين وسمًا عبر موقع تويتر، تحت عنوان #السعودية ترتعب من_إس400، تصدر قائمة الوسومات الأكثر تداولاً في الدولة، إلا أنه تحول إلى ساحة للسخرية من المزاعم.

قيادة العالم الإسلامي

الناشط عبدالله العجمي علق على الوسم متسائلًا بسخرية: «المملكة ترتعد من من؟ من دولة جيشها أجانب ونصف مساحتها قواعد أجنبية؟.. المملكة التي تحارب إيران ومشروعها، وعينها على تركيا وجماعة الإخوان، وتقود العالم الإسلامي والاقتصاد النفطي العالمي، ترتعد من دولة شرق سلوى؟ (إشارة إلى قطر)».

واختار أحد النشطاء السخرية على طريقته الخاصة، مذكرًا بأن مساحة قطر لا تسمح بتشغيل المنظومة الروسية، حيث قال: «ترتعب الزمن تدرون لو اشترتها قطر إنها ما تقدر تشغلها؛ لأن مساحتها صغيرة، وراجعوا متطلبات تشغيلها».

وتعترض الولايات المتحدة على شراء تركيا المنظومة الدفاعية الروسية، باعتبار أنقرة عضوًا في حلف شمالي الأطلسي، الأمر الذي يجعل من المستبعد سماحها لقطر باقتنائها، وهي التي تتولى حمايتها من خلال قاعدة العديد الجوية، كبرى قواعدها في المنطقة.

عام من العـ

اقتصاد قطر يتهاوى مع استمـ

■ توقعات بمزيد من الانهيار مع دخول المقاطعة عامها الثاني

■ أزمة حادة في القطاع المصرفي بعد هروب الودائع للخارج

■ دبي- عمرو عادل

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في قطر خلال عام من المقاطعة بسبب دعم تنظيم الحمدين للمنظمات الإرهابية، حيث ما زال يقودها من خسارة لأخرى مع استمرار استنزاف مواردها المالية.

تجلت الآثار الاقتصادية في خفض التصنيف الائتماني للإمارة، والذي دفع لهروب الودائع البنكية وشح السيولة في القطاع المصرفي، إضافة لتأثر الاحتياطي الأجنبي مما يشير لمزيد من الانهيار مع دخول المقاطعة عامها الثاني.

الأزمة طالت قيام الدوحة ببيع حصص في الشركات الحكومية عبر خصخصتها بالبورصة وزيادة نسبة تملك الأجانب بها، ناهيك عن انهيار وشيك للسياحة وخسائر كبيرة للخطوط الجوية القطرية.

وتوقع مراقبون اقتصاديون أن يواصل الاقتصادُ القطري نزيفه ليواجه عاماً آخر بالغ السوء مع توالي الصدمات التي يتعرض لها في حال استمرار إجراءات المقاطعة.

وتؤكد الأرقام التي رصدتها «البيان» مدى الخراب الذي حاق بالاقتصاد القطري حتى وصل إلى حافة الانهيار تحت وطأة هذه المقاطعة.

خفض التصنيف

على مدار عام، توالت سلسلة التخفيضات على التصنيف الائتماني لقطر، بدأت بوكالة «موديز» للتصنيف الائتماني التي خفضت تصنيفها من (AA2) إلى (AA3)، بسبب ضعف المركز الخارجي للبلاد والضبابية التي تكتنف استدامة نموذج النمو بعد السنوات القليلة المقبلة.وبحسب «موديز» فإن قطر استنفدت ما يقارب 40 مليار دولار، أي ما يعادل 23 في المئة من ناتجها المحلي، لدعم اقتصادها في أول شهرين من بداية الأزمة.

وأضافت الوكالة أن قطر تواجه تكاليف اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة، ستؤثر بشكل كبير في قطاعات عدة، مثل التجارة والسياحة والمصارف.

كما خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، تصنيف قطر من (AA) إلى (-AA) مع نظرة مستقبلية سلبية.

وعلى نفس النهج خفضت وكالة «ستاندرد آند بورز»، تصنيف قطر من (AA) إلى (AA-)، وتوقعت تباطؤ النمو الاقتصادي وتأثر التجارة الإقليمية وتضرر ربحية الشركات وضعف الثقة في الاستثمار.

وغيرت «ستاندرد آند بورز» في تقرير منفصل نظرتها المستقبلية للاقتصاد القطري من مستقرة إلى سلبية مع تأكيد التصنيف السابق عند (AA-)، مع تأثر الأصول الحكومية التي ستعوض هروب رؤوس الأموال خارج البلاد.

جودة أقل

خفضت «موديز» تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الدوحة، بسبب تراجع جودة أصوله وكفاية رأس المال، كما أبقت على النظرة المستقبلية السلبية للبنك.

وبخلاف موديز، أظهرت تقارير رسمية ذات مصداقية عالية، مدى الخراب الذي حاق بالاقتصاد القطري، وفضحت تقارير أصدرتها مراكز دراسات، محاولة «تنظيم الحمدين» إخفاء الانهيار الذي تعانيه الدوحة، مع اقتراب عزلتها من إنهاء عامها الأول.كما خفضت «موديز» تصنيف بنك قطر التجاري من (A3) إلى (A2) مع نظرة مستقبلية سلبية نتيجة تراجع الودائع قصيرة الأجل لدى البنك إلى الفئة الثانية مقابل الفئة الأولى. فيما شهدت البنوك المحلية منذ بدء المقاطعة تراجعاً كبيراً وتذبذباً في مستوياتها وهبوط أرباحها. وأعلنت «ستاندرد آند بورز»، توقفها عن تقييم القوة المالية لشركة قطر الدولية للتأمين التابعة للشركة القطرية للتأمين، بعد أن نقلت الأولى مسؤولياتها التأمينية إلى الأخيرة.

صعوبات

ذكرت المعارضة القطرية، أنه تم رصد أعداد كبيرة من المقيمين قرروا مغادرة قطر، يواجهون صعوبات جمّة في سحب أرصدتهم في البنوك، التي تسيطر عليها مافيات النظام القطري.

وأوضحت المعارضة في بيان على «تويتر»، أن آلاف المقيمين والمستثمرين الأجانب، فضلوا تحويل مدخراتهم إلى مصارف خارج قطر، نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية الفاشلة لهذا النظام الفاسد، والذي بدأ بسياسة السطو على أموال هؤلاء، أو التحفظ على حقهم بسحب ودائعهم.

أزمة سيولة

بعد انتهاج سياسة العناد والمكابرة، فقدت قطر 40 مليار دولار من التمويلات الأجنبية (ودائع مقيمين وغير مقيمين وودائع القطاع الخاص والإيداعات بين البنوك)، منذ قرار المقاطعة بحسب تقرير حديث لصندوق النقد الدولي.

وتأثرت ودائع القطاع الخاص في قطر وتخارجاً من السوق المحلية، نتيجة تبعات مقاطعة عربية للدوحة، منذ يونيو الماضي. وتراجعت ودائع القطاع الخاص (الأفراد والشركات) في قطر 8,2في المئة في أبريل الماضي على أساس سنوي إلى 462,9 مليار ريال (127 مليار دولار)، مقارنة بـ 504,3 مليارات ريال (138,5 مليار دولار) خلال أبريل 2017. وعلى أساس شهري، سجلت ودائع القطاع الخاص القطري، تراجعاً أيضاً، بـ0,9 في المئة، نزولاً من 467,1 مليار ريال (127,9 مليار دولار). وأيضا خفضت قطر استثماراتها في سندات وأذون الخزانة الأميركية 80 في المئة إلى 264 مليون دولار حتى نهاية مارس الماضي، مقارنة بنحو 1,38 مليار دولار في مايو 2017. وكان وزير المالية القطري علي العمادي أعلن أن 20 مليار دولار أخرى سيتم ضخها في السوق القطري من صندوق الثروة السيادي، لمواجهة الأزمة المالية، التي تمر بها قطر منذ المقاطعة العربية لدعمها الإرهاب.

وتجلت أزمة السيولة في قيام بنك قطر الوطني المملوك للنظام القطري في اقتراض نحو 4,78 مليارات دولار في شهري يناير وفبراير الماضيين من الأسواق الخارجية، انقسمت إلى قرض بقيمة 3,5 مليارات دولار من 9 بنوك عالمية، وإضافة لإصدارات سندات فورموزا بقيمة 720 مليون دولار ببورصة تايوان، و565 مليون دولار حصيلة سندات ببورصة أستراليا.

وكشف تقرير صادر عن منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية الذي يرصد أصول 750 مؤسسة استثمارية، تشمل البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية، وصناديق معاشات تقاعد القطاع العام، تكبّد مصرف قطر المركزي خسائر بنحو 53 ٪ في الاحتياطات العام الماضي، موضحاً أن الخسائر الكبيرة المسجلة نجمت في الأساس عن مستوى التدفقات الرأسمالية الضخمة النازحة عن الدوحة، بعد قرار الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قطع علاقاتها مع قطر.

وحسب البيانات الرسمية المعلنة من مصرف قطر،

اقتصاد على حافة الهاوية

إعداد: محمد خالد - غرافيك: فاطمة الفلاسي

لهشاشة الاقتصاد القطري، فإنه لم يصمد أمام وطأة المقاطعة، فمنذ الساعات الأولى من قطع العلاقات معها، أدركت قطر حقيقة أنها مقبلة على صعوبات وخسائر باهظة لا تستثني قطاعاً بعينه، فهرولت، بعد ساعات قليلة من إعلان المقاطعة في الخامس من يونيو 2017، إلى كلٍ من إيران وتركيا، سعياً لتأمين احتياجاتها الغذائية منهما، لأنها تدرك تمام الإدراك أن عزلتها سوف تهوي باقتصادها الهش، في ضوء اعتمادها بنسبة كبيرة على محيطها في تأمين حاجياتها، خاصة من المواد الغذائية.

01

في السوق المالي القطري وصلت الخسارة 10% (15 بليون دولار) خلال الأسابيع الأربعة الأولى للأزمة، جرى تعويض بعضها لاحقاً، لكن أزمة الثقة الدولية بالنظام القطري أضحت أعمق من أن تترجمها مضاربات تصعيد المؤشر اليومي.

02

انخفضت قيمة العقارات المباعة في قطر خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 41% إلى 1.45 مليار ريال، مقارنة بـ 2.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام 2017، وبنسبة 21% على أساس شهري، وانخفض عدد العقارات المباعة خلال الربع الأول من 2018 إلى 345 عقاراً.

03

تراكمت الخسائر على قطر في مجال إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، حيث وصلت في بعض التقديرات إلى 85 مليار دولار، متضمنة إلغاء 25% من الرحلات الجوية من وإلى الدوحة، مضافًا لها خسارة قطاع السياحة بنحو 600 مليون دولار حتى نهاية عام 2017.

أوراق الفساد الكروي في قطر تتساقط

■ دبي – البيان

على مدار عام تساقطت الأوراق الكروية القطرية ورقة بعد أخرى، بسبب العزلة المفروضة عليها، وبسبب تكشف الحقائق وظهور الدلائل على عمليات الفساد الممنهجة، والتي تنتهجها الإمارة الخليجية، بدأت تجني حصيلة أفعالها على المستوى الرياضي.

تراجع فريق باريس سان جرمان، المملوك لقطر على المستوى القاري، وسقط مفضوحاً في دوري أبطال أوروبا، وهو الآن يستجدي الجميع في الاتحاد الأوروبي لمحاولة الهروب من قاعدة اللعب المالي النظيف، والتي طالما تغنى رئيس النادي الفرنسي بتحديه لتلك القاعدة، ولكنه بات الآن على مشارف الإيقاف أوروبياً، بعدما فشلت كل حيل الرعاية المشبوهة لضخ الأموال في النادي الفرنسي لتجنيبه القاعدة المالية، بموازنة المصروفات مع الدخل، وبات بيع نيمار البرازيلي الذي اشتراه سان جرمان بـ220 مليون يورو، وكليان امبابي الفرنسي الذي تعاقد معه قادما من موناكو بـ180 مليون يورو، بات هذا البيع وشيكاً لتوفير سيولة مالية للنادي يخرج بها من مأزق اللعب المالي النظيف والعقوبات الأوروبية المنتظرة.

خليجي

وواجهت قطر العزلة إقليمياً، ما جعلها تتخلى عن تنظيم بطولة كأس الخليج في نسختها الـ23 في ديسمبر الماضي لفائدة دولة الكويت، والتي ظهر فيها المنتخب القطري هزيلاً رغم امتلاكه كتيبة من اللاعبين الأجانب المجنسين.

المونديال

وعلى الصعيد العالمي، تم الكشف عن فضيحة اعتماد قطر على الأموال القذرة في سبيل الفوز بتنظيم كأس العالم 2022، حيث أكدت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية أنها حصلت على عدد كبير من الوثائق تثبت تلقي بعض كبار مسؤولي الاتحاد الدولي لكرة القدم ما مجموعه خمسة ملايين دولار في مقابل دعم ملف قطر لاستضافة المونديال.

وذكرت الصحيفة في تقرير نشر في الصفحة الأولى تحت عنوان «مؤامرة لشراء كأس العالم» أن القطري محمد بن همام نائب رئيس الفيفا والعضو في اللجنة التنفيذية سابقاً، سعى نيابة عن بلاده لحشد التأييد قبل التصويت الذي جرى في ديسمبر عام 2010، وأشارت إلى أن بن همام قام بدفع أموال لكبار مسؤولي كرة القدم في أفريقيا وكذلك الترينيدادي جاك وارنر والتاهيتي رينالد تيماري، عضوي اللجنة التنفيذية للفيفا السابقين عن اتحاد أميركا الشمالية والوسطى والكاريبي لكرة القدم (كونكاكاف) ومنطقة أوقيانوسيا.

ويبدو أن أيام مونديال قطر باتت معدودة، حيث أشارت تقارير أميركية إعلامية نية الاتحاد الدولي فتح ملف قطر 2022 مجدداً، بعد الانتهاء من زحام تنظيم كأس العالم 2018 في روسيا، وهو الشغل الشاغل للاتحاد الدولي للعبة في الوقت الحالي، حيث سيفتح «فيفا» ملف قطر ليبدأ في دراسة البلدان البديلة لاستضافة المونديال، والتي لن تخرج عن استراليا أو أميركا، واللتين أبديتا استعداداً للاستضافة بعد ثبوت الفساد القطري.

فساد ورشى

وعلى جانب قناة "بي إن سبورت" واستحواذها على البث الرقمي لمباريات كأس العالم، تلقى القطري ناصر الخليفي رئيس قنوات بين سبورت ونادي باريس سان جيرمان الفرنسي، صدمة قوية بعد إعلان الادعاء السويسري تورطه في قضايا فساد ورشاوى خاصة بحقوق بيع مباريات كأس العالم.

ويأتي تورط الخليفي بعدما تلقى الادعاء السويسري أدلة حول تلقي جيروم فالكيه الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» بعض العمولات غير المعلنة من الخليفي فيما يتعلق بمنح حقوق الإعلام لبعض البلدان في نهائيات كأس العالم لكرة القدم في 2018 و2022 و2026 و2030

واتصالات من ناصر الخليفي في منح حقوق النقل التليفزيوني لبعض الدول في نهائيات كأس العالم لكرة القدم في 2026 و2030.

معايير العمالة

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما ارتفعت أصوات النقابات والاتحادات والمنظمات العمالية والحقوقية للتنديد بالوضع المذري للعمالة الأجنبية التي تتولى العمل في إعداد البنى التحتية لكأس العالم.

وطالبت ست منظمات حقوقية على مستوى العالم في نوفمبر الماضي، بتدخل الأمم المتحدة في ملف استضافة كأس العالم 2022، وإيقاف التجاوزات التي قامت بها

قرار استنزاف مواردها المالية

■ خفض التصنيف وتسييل الأصول السيادية يضعان الدوحة في مأزق

■ خسائر كبيرة للخطوط القطرية وانخفاض رحلاتها اليومية 27 %

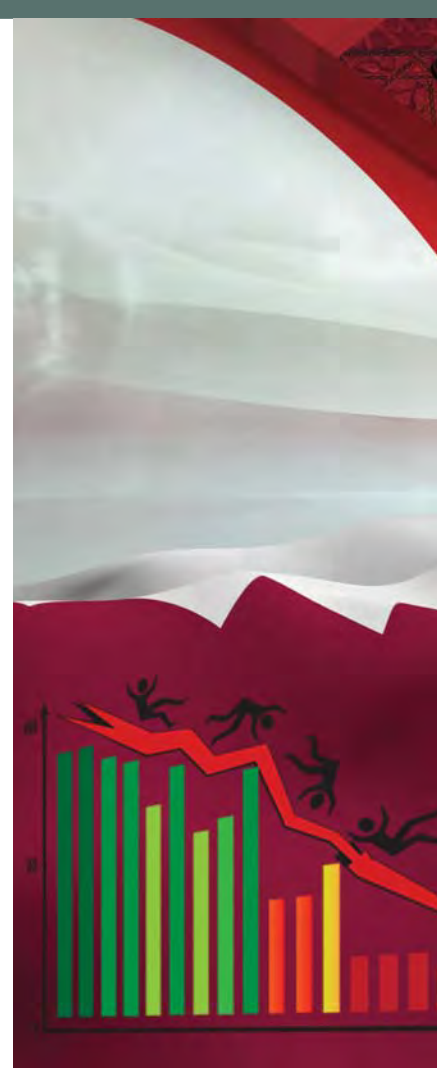

تراجعت الأصول الاحتياطية خلال الفترة من مايو 2017 حتى مارس الماضي بـ17,3في المئة إلى 37,8 مليار دولار، مقابل 45,7 مليار دولار بنهاية مايو 2017.

ويتضح من بيانات المركزي القطري معاناة الاحتياطي الأجنبي بسبب تقلص استثمارات المركزي في سندات وأذونات الخزانة الأجنبية من 22,6 مليار دولار في مايو 2017 إلى 3,9 مليارات دولار في مارس الماضي، ما يعكس الحاجة الملحة لتمويل الموازنة العامة التي عانت بعد ارتفاع تكلفة الاستيراد والنقل.

وتزايدت الضغوط المالية على الدوحة لتقترض 17 مليار دولار من الأسواق المحلية والخارجية للوفاء بالتزامات الموازنة التي تعاني من ارتفاع تكلفة الاستيراد وتبعات العناد القطري على الاقتصاد بشكل عام. وتنوع الاقتراض القطري إلى إصدارات حكومية بقيمة 17,9 مليار ريال (4,9 مليارات دولار)، مضافاً إليها اقتراض خارجي بقيمة 12 مليار دولار وتلك المرة الثانية التي تلجأ فيها للأسواق الخارجية للحصول على تمويل خارجي بعد اقتراضها 9 مليارات في يونيو 2016. وعلى صعيد عجز ميزان المدفوعات، فقد تضخم مرتفعا 217 في المئة خلال 2017.

ونقل جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية للبلاد، حيازات من أسهم محلية تزيد قيمتها على 30 مليار دولار إلى وزارة المالية، فيما قد يضطر الصندوق إلى بيع أصول أخرى في إطار خطة لإعادة الهيكلة.

وتتضمن الحصص حيازات رئيسية في بعض أكبر الشركات في قطر مثل بنك قطر الوطني وأريدو للاتصالات والكهرباء والماء القطرية والديار القطرية. وبالفعل نفذت الديار القطرية بيع حصتها في شركة «فيوليا إنفيرونمنت» الفرنسية، بقيمة 507 ملايين يورو (640 مليون دولار). اتجهت الدوحة إلى خصخصة بعض الشركات الحكومية المدرجة ببورصة قطر عبر زيادة نسبة تملك الأجانب فيها من 25 إلى 49 في المئة ، مما يبرز الحاجة الملحة لدى نظام الحمدين للحصول على السيولة اللازمة لتعويض آثار الاقتصادية.

ويبلغ عدد الشركات التي تمت إتاحة نسبة تملك الأجانب فيها تسع شركات حكومية حتى الآن وهي من أكبر الشركات هناك وتتضمن (صناعات قطر، والكهرباء والماء، والقطرية للصناعات التحويلية، ومصرف قطر الإسلامي، وقطر للوقود، والخليج الدولية للخدمات، ومسيعيد للبتروكيماويات القابضة، وبنك قطر الوطني، بروة العقارية).

وفشلت مساعي قطر بدعم السياحة ولم يجد إطلاق التأشيرة الالكترونية التي تسمح للمسافرين من جميع الجنسيات وإعفاء جنسيات أكثر من 80 دولة من التأشيرة نفعاً، ليهبط عدد الزوار 23,2 في المئة العام الماضي على أساس سنوي إلى 2,25 مليون زائر. واستمر الهبوط في أعداد الزوار في الربع الأول من العام الجاري بـ38في المئة إلى 535,3 ألف زائر، مقارنة بنحو 864,4 ألف زائر في الفترة المماثلة من 2017. وكان لتراجع الزوار الخليجيين الأثر الأكبر وراء تراجع السياحة بقطر، بعد أن سجلوا تراجعا بـ47في المئة في العام الماضي، وانخفاض 86في المئة بالربع الأول من 2018.

خسارة كبيرة

الأزمة طالت الخطوط القطرية التي منيت بخسارة كبيرة في السنة المالية الماضية بسبب أزمتها مع دول المنطقة، تسبّب في حظر عمل الشركة في أربع دول عربية. ونقلا عن الرئيس التنفيذي للخطوط القطرية أكبر الباكر، قال: «زدنا نفقاتنا للتشغيل، كما تضررت أيضاً إيراداتنا. لذلك، لا نعتقد أن نتائجنا للسنة المالية الماضية ستكون جيدة جداً». وأضاف «لا أريد أن أتحدث عن حجم الخسارة لكنها كبيرة». وأضاف أن بعض الأنشطة الأخرى حققت ربحاً غير كافٍ لتبديد أثر خسائر الشركة.

البورصة تخسر 10 مليارات دولار

دبي-البيان

تكبدت بورصة قطر خسائر سوقية فادحة منذ اتخاذ دول التحالف العربي قراراً بمقاطعتها بسبب دعمها للإرهاب قبل عام لتدخل البورصة في أزمة حادة جعلت مليارات الريالات تتبخر منها وصلت إلى 35 مليار ريال (9,61 مليارات دولار).

وتهاوى رأس المال السوقي من 532,05 مليار ريال قبل الأزمة إلى نحو 497,42 مليار ريال حالياً، فيما تراجع المؤشر العام بـ9,4 في المئة إلى مستوى 8992,81 نقطة.

وقال محللون وخبراء أسواق مال إن حالة التردي والهبوط المدوي التي تعيشها الأسهم القطرية منذ بدء المقاطعة كان طبيعياً وسط تسابق صناديق الاستثمار الأجنبية على الهروب بأقل الخسائر قبل وصول الأوضاع إلى مستويات أكثر سوءاً.

وتوقعوا أن تصل أوضاع الأسهم إلى هبوط أكثر مستقبلا واستمرار نزيف خسائر البورصة لا سيما مع غياب المحفزات جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتزايد حالة القلق الكبير حيال أوضاع القطاع المصرفي مع استمرار نزوح رؤوس الأموال للخارج وتسييل الصناديق السيادية لأصوله في محاولات لدعم سيولة البنوك.

واعتبر المحللون والخبراء أن حالة القلق التي تعتري النظام المصرفي القطري هي مؤشر واضح على التخبط الذي يعصف بالسياسة القطرية والتي أدت إلى مسارعة البنوك إلى بيع قروضها لبنوك خليجية.

وقال فادي الغطيس، الرئيس التنفيذي لشركة «ماينـد كرافت للاستشارات المالية»، إن التصنيفات السلبية للاقتصاد القطري من قبل المؤسسات العالمية دفعت المستثمرين نحو عمليات بيع مكثفة على الأسهم خوفاً من مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية.

وأكد أن الضغوط البيعية مازالت تنال من الأسهم القطرية في ظل تخارج واضح للاستثمارات الأجنبية من السوق مع ارتفاع نسب المخاطرة برغم تداول معظم الأسهم عند مستويات سعرية جاذبة، لكن حالة القلق والترقب الحذر لا تزال تسيطر على معنويات المستثمرين.

واستبعد أن تنجح بورصة قطر في تعويض خسائرها سريعاً حتى بعد انفراج الأزمة الحالية، مشيراً إلى أن موجة التراجعات والخسائر التي طالت الأسهم والمؤشرات هي الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية.

وأشار إلى أن استمرار الأزمة الخليجية على الوضع الحالي من شأنه أن يوقف حركة السياحة الوافدة للدوحة واشتعال التضخم ما يجعل بيئة الاستثمار طاردة وتفاقم المشاكل المعيشية والاضطرابات العمالية وخاصة في القطاع السياحي بإجبار العمال على اجازات مفتوحة غير مدفوعة نتيجة تقلص مواردها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

تراجع

وكانت أبرز الخسائر قد ظهرت بأسهم الاتصالات والتأمين مع هبوط سهم «أوريدو» بـ33,6في المئة و«فودافون» 3,5في المئة و«قطر للتأمين» 41في المئة.

وامتدت الخسائر إلى أسهم العقار مع تراجع سهم «مزايا قطر»بـ46,4في المئة و«إزدان العقارية» 30,8في المئة و«المتحدة للتنمية» 25في المئة إضافة إلى انخفاض «بروة العقارية» 2,8في المئة.

وفي القطاع المصرفي، انخفض سهم بنك قطر الأول بـ39,1في المئة ومصرف الريان 24,7 في المئة وبنك قطر الدولي 13,1 في المئة وبنك الدوحة 14,2في المئة والبنك الأهلي 2,6في المئة، بينما في قطاع الصناعي تراجع سهما المستثمرون وأسمنت الوطنية بنحو 44,7في المئة و23 في المئة على التوالي.

وطالت التراجعات أسهم قطاع النقل مع تراجع سهم «ناقلات» بـ34,35في المئة، و«الخليج للمخازن» 22في المئة، و«ملاحة» 10,9في المئة.

04 سحوبات من الأرصدة الخارجية لمعالجة أزمة الدولار في المصارف المحلية وصلت بموجب بعض التقديرات المتخصصة إلى 56 مليار دولار، وهو ما استدعى تسييل عدد من الاستثمارات القطرية الدولية على نحو كسر موقع قطر في قائمة فوربس للمستثمرين.

05 قدرت تكاليف الحماية التركية الأميركية لقطر بـ 68 مليار دولار، بينما رفعتها دراسة أخرى إلى حدود 108 مليارات، آخرها كان يوم الخميس الماضي بإعلان الملحق العسكري في السفارة القطرية بواشنطن أن عقداً لشراء نظام جوي جديد من شركة ريثيون سيكلف 2.5 مليار دولار.

06 رفعت قطر وارداتها من تركيا بنسبة 46% لتصل 6.3 مليارات دولار، ووعدت بأن تضخ 19 مليار دولار استثمارات جديدة، حسب تقرير لصحيفة زمان التركية، هذا فضلاً عن 7 مليارات دولار كلفة سنوية لقاعدة بن زياد العسكرية التركية، قبل أن يجري توسيعها لتصبح بحرية أيضاً

07 أنفقت قطر خلال الأشهر التسعة الأولى من أزمتها، نحو 8 مليارات دولار لشراء قوى ضغط وعلاقات عامة داخل واشنطن، من أجل تبييض صورتها الموسومة بالإرهاب.

08 أغدقت الدوحة في شراء أسلحة أميركية فائضة عن الحاجة، من أجل استرضاء الرئيس دونالد ترامب بأمل أن يساعد قطر في رفع أو تخفيف ضغط المقاطعة العربية.

البيان

صحافة الغرب: طفح الكيل من وعود الدوحة

■ **تونس،باريس ـ الحبيب الأسود**

مثلت أزمة قطر مادة ثرية للصحافة الغربية التي أكدت في تقارير ومقالات ودراسات معمّقة وموثّقة على علاقات نظام الدوحة بالإرهاب فكراً وعقيدة سياسية وتخطيطاً وتمويلاً وتسليحاً وإيواء وتحريضاً.

واهتمت كبريات الصحف الأميركية والأوروبية، بقرار مقاطعة قطر الذي أعلنته الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب في الخامس من يونيو 2017، واعتبرته درساً وموقفاً حازماً في مواجهة نظام متنطع لا يرعى حرمة الدم والجوار، ولا يحترم العهود والمواثيق.

وبعد كلمة تميم بن حمد في الثالث والعشرين من مايو 2017، وانكشاف خيانة نظام الدوحة، اعتبرت صحيفة نيويورك بوست أن ماورد على لسان تميم، يكشف عزمه تعزيز علاقاته بالدولة الأولى في رعاية الإرهاب، ويقدم مؤشراً ودياً يؤكد أن نهج الدوحة وطهران سيزيد من المشكلات بالمنطقة.

بدورها تساءلت صحيفة "واشنطن بوست" متعجبة بالقول: «ماذا يحدث مع قطر!!»، وأشارت إلى أن تصريحات قطر الرسمية على لسان تميم في حفل تخريج عسكري في 23 مايو، تهدف لشق الصف الخليجي والعربي والإسلامي وضرب اتفاق قمة الرياض على أن إيران هي الراعي الأول للإرهاب في المنطقة والعالم. وقالت الصحيفة: «يتبين على هذا الأساس، أن قطر الحلقة الأضعف في التحالف، وتعتبر بلا شك مهدداً جديداً للاستقرار الإقليمي مثلها مثل إيران الداعم الأول للإرهاب»، لتطرح الصحيفة سؤالاً مهماً مفاده «هل ستختار قطر إيران على حساب دول مجلس التعاون الخليجي؟».

مقارنة

قارنت مجلة «نيوزويك» الأميركية في مقال تحت عنوان: «طفح كيل حلفاء قطر في الخليج من الوعود الكاذبة»، بين الأزمة الحالية وأزمة 2014، عندما ساندت الدوحة وإعلامها الإخوان المسلمين وزعزعتهم للاستقرار الداخلي في المنطقة. ورغم انصياع قطر لبعض القرارات وقتها، ها هي تعود لتتبنى جهات وعناصر إرهابية عديدة، وفق تعبير المجلة

رسالة للجميع

وبعد أن أعلنت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في الخامس من يونيو 2017، عن قرارها بمقاطعة لقطر، قالت مجلة «فوربس» إن الخطوة تبعث برسالة لباقي الشرق الأوسط والقادة المسلمين في كل مكان إنهم لا يستطيعون التسامح مع الإرهاب في بلادهم، مشيرة إلى أن القطريين معروفون بتقديم الدعم المالي للمنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية.

وبيّنت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ان الدوحة تحتضن جميع أطياف الجماعات الإرهابية في العالم وتعامل أفرادها كمواطنيها بطريقة تثير الدهشة. وأضافت «إذا ما حاولنا التعرف إلى الدوحة فيما وراء ناطحات السحاب وواجهتها المعروفة للعالم كدولة فائقة الثراء، يمكن أن نجد أثناء تجولنا بأحد مناطقها الغربية عدداً من المسؤولين بتنظيم طالبان الإرهابي ومعهم عائلاتهم يتسوقون بمتاجرها ويترددون على المطاعم الأفغانية بها، في ظل ما توفره لهم قطر من مجال آمن، وكذلك سنجد مقر حركة حماس بفيلا فارهة، ونشاهد المسؤولين بها يعقدون مؤتمرات صحافية بأرقى فنادق الدوحة على مرأى ومسمع من الجميع».

صبر أميركي

كما تساءلت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» في مقال بعنوان «قطر ممولة الإرهاب.. لماذا تصبر عليها الولايات المتحدة؟» عن سر «تغاضى القادة في العالم الغربي كثيراً عن سجل قطر المشين في حقوق الإنسان داخلياً، وتعاملها الحاقد خارجيا»، لافتة الى أن من الأدوات التي استخدمت في ذلك السياق أن حكومة الدوحة موّلت مؤسسات بحثية غربية ومراكز دراسات بمئات ملايين الدولارات لترويج خرافة الجماعات الإسلامية المعتدلة، هذا بالإضافة لظهور زعماء وواعظي تلك الجماعات على قناة «الجزيرة» القطرية ليألفهم جمهور واسع.

كما حاولت صحيفة «يو إس أيه توداي» الإجابة عن ذات السؤال في مقال تحت عنوان: «قطر كانت عميلاً مزدوجاً في الحرب على الإرهاب» قائلة: «لعبت قطر دوراً في تأمين قاعدة للقوات الأميركية وقوات التحالف.. لكنها في نفس الوقت، أصبحت داعماً رئيساً لمنظمة الإخوان الارهابية.. كما قامت بعقد علاقات مريحة، سياسية واقتصادية، مع إيران».

رعاية الإرهاب

وفي لندن، رأت وكالة «بلومبرج» للأنباء في مقال تحليلي مطول نشرته على موقعها الإلكتروني أن التدابير التي اتخذتها الإمارات والسعودية ومصر والبحرين أظهرت قطر «هشة كما لم تبدُ من قبل»، وقالت إنه على الرغم من النبرة المتحدية التي يتبناها القطريون تميم فإن السؤال بات يتمحور حول مدى قدرة القطريين على مواصلة الإبقاء على ما تصفه «بلومبرج» بأنه وجود حافل بالعوامل المتناقضة.

ومن بين هذه المتناقضات، بحسب المقال، استضافة قاعدة «العديد» العسكرية الأميركية، والإبقاء على علاقات وثيقة مع جماعات متطرفة في الوقت ذاته.

مراكز للإرهابيين

على ذات الصعيد، سلطت مجلة "دير شبيغل" الألمانية الضوء على علاقة نظام الدوحة بالتنظيمات الإرهابية، وقالت إن قطر لم تبذل أي جهود للدفاع عن نفسها مقابل تمويلها للإرهاب، ومع ذلك فهي تنشط من داخل ألمانيا، وهذا ما يجب وضع حد لنهايته.

كما اتهم مدير المخابرات الألمانية السابق أوغست هانينغ في مقال بصحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» قطر بدعم مساجد يديرها الإخوان والمتطرفون في أوروبا، وهو ما فتح باب البحث في اختيارات الدعم القطري لمساجد معينة يخطب فيها أئمة يحرضون على التشدد. وقال هانينغ إن قطر مولت مساجد المتطرفين في أوروبا، خاصة ألمانيا. وقد جندت هذه المساجد عشرات الشبان للانضمام إلى تنظيم داعش، منهم من سافر للقتال في سوريا والعراق ومنهم من نفذ هجمات في أوروبا. كما طالب المدير السابق للاستخبارات الألمانية بضرورة وقف تمويل المساجد التي تروج للتطرف في أوروبا كجزء من جهد مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية، ذاكراً قطر بالاسم على أنها من الممولين الرئيسين لهذه المساجد.